ورشة رقم (2)

العقار الاقتصادي: من أجل تسيير مقاولاتي وعقلاني ومتحرر من كافة العوائق

الأهداف:

- تطوير عرض العقار ذو الطابع الاقتصادي وتوجيهه بشكل فعال نحو استثمارات ذات فائدة اقتصادية مثبتة،
- تسيير شفاف ومنصف وعقلاني للعقار الاقتصادي،
- تسيير متحرر من العوائق القانونية والتنظيمية والبيروقراطية.

الإشكاليات:

- تنوع المتدخلين ونقص التنسيق وتداخل في مجال الصلاحيات،
- فشل محاولات استرجاع العقار غير المستغل،
- نقص الأدوات اللازمة من أجل تسيير شفاف للعقار الاقتصادي،
- تحرير الاستثمار من العوائق المتعلقة بتسيير أملاك الدولة وكذا العوائق الإدارية والضريبية،
- العوائق المتعلقة بالتمويل وإنجاز التجهيزات الكبرى،
- إمكانية الوصول إلى العقار الاقتصادي في المناطق ذات الخصوصية (أملاك الدولة، مناطق التوسع السياحي...)
- تسيير المناطق الاقتصادية المهيئة.

محاور النقاش:

- مراجعة وتوحيد وتبسيط الإطار القانوني المنظمة للعقار الاقتصادي،
- تحديد مركز قرار في مجال تسيير العقار الاقتصادي،
- تكييف نظام التحفيزات على الاستثمار مع التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني،
- شبكة تقييم خيارات الاستثمارات المؤهلة وذات الأولوية،
- التفريق بين الأملاك الخاصة للدولة والأملاك الخاصة للجماعات المحلية،
- الأنماط الجديدة للتمويل وتسيير وصيانة المناطق الموجهة للاستثمار،
- رفع العوائق المرتبطة بإمكانية الوصول إلى العقار بالمناطق ذات الخصوصية واسترجاع العقار غير المستغل،
- وضع الأدوات التي تضمن الشفافية في مجال الحصول على العقار الاقتصادي.